النهار

كيف يرد النائب السابق غسان مخيبر على المشككين في تنفيذ قانون المفقودين والمخفيين قسراً؟

18تشرين الثاني ٢٠١٨ المصدر: "النهار"

روزيت فاضل @rosettefadel@

ينطلق ظهر الأربعاء المقبل، في خيمة انتظار الاهالي في حديقة جبران وسط بيروت، فصل جديد من فصول متابعة قضية المفقودين والمخفيين قسراً، في دعوة ستوجهها لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين لمناقشة قانون "المفقودين والمخفيين قسرا" الذي أقره مجلس النواب في جلسته التشريعية الأخيرة، والرامي إلى كشف مصير آلاف المواطنين المختفين أثناء الحرب الأهلية.

سيشعر من في الخيمة، بأن العدالة بدأت تشق طريقها نحو شي ملموس. فقد أبصر القانون النور بعدما ملأت المكان صور المناضل الراحل غازي عاد وحارسة الخيمة أوديت سالم، التي اختفى ولداها في الحرب الأهلية، وقضت في حادث سير وهي في طريقها الى الخيمة قبل أن تعرف عنهما شيئا.

وداد... تستريح!

وداد حلواني، التي تسلمت رئاسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، تستريح من عبء متابعة كل خطوة مع الأهالي، ولطالما حظيت بدعم النائب السابق غسان مخيبر ومرافقته لها وللأهالي. هي تشعر برغبة في تمضية بعض الوقت مع الأحفاد قبل العودة الى فصل جديد من فصول المطالبة بمعرفة مصير المفقودين والمخفيين قسراً، وهذا حق من حقوق الإنسان وخطوة متقدمة لطي صفحة الماضي وذاكرة الحرب البشعة.

قبل عرضه واقع القانون والمادة ٣٧، توقف مخيبر في اتصال لـ"النهار" عند واقعة الصورة التي التقطها المصور نبيل إسماعيل للطبيب في أوتيل ديو عام ١٩٩٠، مشيراً الى أن "لغز مقتله تبدد بعد ٢٧ عاماً حيث عرفت عائلته مصير هذا الطبيب الضحية، رغم ان المتّصل أخبرني باسمه لكنني نسيت الإسم لشدة دهشتي من أن صورة فوتوغرافية حلت لغزاً عمره ٢٧ عام."

ورداً على المشككين في عدم القدرة على تطبيق القانون المقر من مجلس النواب، قال: "اسأل من يشكك في الأمر عما بادروا اليه في هذا الملف، فيما نؤكد نحن أنه قابل للتطبيق. ولا شك ان معرفة مصير هذا الطبيب من خلال عرض صورة فوتوغرافية هو دليل على ان معرفة مصير المفقودين أمر وارد جداً."

الهيئة ليست محكمة

وشرح بإسهاب انتقادات البعض للمادة ٣٧ من القانون، والتي نصت على معاقبة كل من كان متدخلًا أو فاعلًا أو شريكًا او محرضًا في جرم الإخفاء القسري، مشيراً الى "أنها لن تطبق في المستقبل القريب قبل معرفة مصير هذه الفئة."

مفقودو الحرب ...(الانترنيت)

وشدد على "دور الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، والتي تكفل سرية المعلومات الواردة من اي شخص، او حتى تضمن المنحى نفسه لمن يكشف تلك المعلومات والتشجيع عبر وسائل عدة على ضمان سريتها"، مشيراً الى ان "الهيئة ليست بمحكمة بل هي مولجة حماية اي إنسان يكشف عن مجريات الجريمة ويعرضها امامها حتى لو كان هو من ارتكبها."

اقتفاء أثرهم...

وهل يشمل القانون معرفة مصير المفقودين والمخفيين قسراً غير اللبنانيين، قال: "القانون المقر لا يحدّ أي جنسية وهو قائم على عدم التمييز". وشدد مخيبر على ان "الهيئة مولجة اقتفاء أثر المفقودين والمنسيين قسراً في السجون السورية او في أي سجن آخر، ومهمة الهيئة التقصي ومتابعة مجريات القضية في المكان الذي ترجح فيه المعلومات وجهة تسليمهم. إن العامل الجغرافي لا يلغي البعد الانساني لأي مخطوف او منسي قسراً في لبنان."

"وينن" (الانترنيت)

ورأى أن "متابعة اي حالة في السجون السورية أو الإسرائيلية تفرض وجود جهات قابلة للتفاوض في هذا الملف"، مذكراً بأن "حزب الله لجأ الى الدولة الألمانية لتقصي معلومات عن بعض رهائنه"، وطالب الدولة "بمتابعة الموضوع مع الجهات المعنية بخطفهم، وهذا ما ادى بعد جهود كبيرة الى عودة مقاتليهم ورفات بعضهم الآخر."

العمل في انتظار الحكومة

واعتبر مخيبر أن "الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً هي الجهة المولجة توقيع البروتوكول الرمزي المقدم من البعثة الدولية للصليب الأحمر والمتعلق بجمع العينات البيولوجية من أهالي المفقودين والمخفيين قسراً"، مشيراً الى أن "لا مانع من توقيع هذا البروتوكول مع الحكومة المنتظرة". وهل التحرك مطلوب قبل تشكيل الحكومة، أجاب: "يمكن الجهات المعنية تسمية ممثليها في هذه الهيئة، وهذا ينطبق على جهات عدة هي مجلس القضاء الأعلى، نقابة المحامين، نقابة الأطباء، إضافة الى مندوبي جمعيات اهلية وسواها". ولفت الى أنه تم تعيين رئيس للهيئة وهو متفرغ لها ويتقاضى راتباً شهرياً، في حين يقدم الأعضاء الآخرون عملهم طوعاً.